

بعد الانقلاب الذي قاده الرئيس التونسي، قيس سعيد، تعيش تونس اليوم ظرماً استثنائياً يهدّد النموذج الديمقراطي الوحيد والناجح الذي نجا من براثن الثورة المضادة. هنا تقدير موقف للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، يقرأ في الظروف التي احاطت بالانقلاب ومواقف القوى الداخلية والخارجية منه

ظروفه وحديثاته ومآلاته

الانقلاب الرئاسي على الدستور في تونس

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات



أعلن الرئيس التونسي، قيس سعيد، مساء الأحد 25 تموز/ يوليو 2021، عزل رئيس الحكومة، هشام المشيشي، وتوليه السلطة التنفيذية بمساعدة حكومة يرأسها رئيس حكومة يعينه بنفسه، ورئاسة النيابة العمومية، وتجميد عمل مجلس النواب، ورفع الحصانة عن النواب. وجاءت قرارات سعيد، التي مثلت انقلاباً على الدستور، عقب يوم شهد مظاهرات وأعمال شغب في عدد من المدن، شملت الاعتداء على مقرات حركة النهضة في بعض المدن؛ لتكون ذريعة استخدمها الرئيس للاستئثار بالحكم، وتبدو خطوته كأنها ضد حركة النهضة، مع أنها تأتي في سياق صراعه مع مجلس النواب منذ توليه الحكم، وليس مع حركة النهضة.

خلفيات الأزمة وأسبابها

لم تكن القرارات التي أعلنها الرئيس قيس سعيد، مساء الأحد 25 تموز/ يوليو الجاري، منفصلة عن سياقات الأزمة السياسية التي تمرّ بها تونس منذ سنتين، فإثر الانتخابات التشريعية (البرلمانية) والرئاسية التي شهدتها البلاد، أواخر 2019، وجاءت بسعيد رئيساً للجمهورية، ومنحت حركة النهضة أكبر كتلة برلمانية من دون أغلبية، بدأ الصراع على الصلاحيات بين رئيس الجمهورية، من جهة، وكل من مجلس النواب والحكومة، من جهة ثانية، يظهر إلى العلن. وتصاعدت التجاذبات إثر اختيار الرئيس سعيد هشام المشيشي لرئاسة حكومة تخلف حكومة إلياس الفخّاخ، ثم تراجعها السريع وطلبه من كتل مجلس النواب عدم منح الثقة للفريق الحكومي، بعد أن أبدى المشيشي تمسكاً بصلاحياته الدستورية في اختيار أعضاء الحكومة ورفضه أداء دور «وزير أول» لدى سعيد؛ فليس النظام التونسي رأسياً.

تمتعت الأزمة بين الطرفين، إثر التعديل الوزاري الذي أجراه المشيشي على فريقه الحكومي وقد استبعد، بمقتضاها، الوزراء المحسوبين على سعيد؛ وهو التعديل الذي قابله سعيد بالرفض والامتناع عن دعوة الوزراء الجدد لأداء اليمين الدستورية أمامه، على الرغم من أن مجلس النواب منحهم الثقة، بتعلة أن بعضهم ثبتته في فساده. وهذا ليس من صلاحيته؛ فتهم الفساد، وليس الشبهة، إنما يحسم فيها القضاء، كما أن أداء اليمين، بعد منح الثقة في مجلس النواب، إجراء شكلي لا يجوز استخدامه لعزل وزراء منحهم هذا المجلس ثقته. وإثر ذلك، كرّس سعيد قطيعة مع الحكومة وكتل مجلس النواب التي تدعمها برفض التصديق على قانون تعديل انتخاب أعضاء المحكمة الدستورية الذي أجازها مجلس النواب نفسه بأغلبية مريحة، ثم بإعلان نفسه قائداً أعلى للقوات المسلحة المدنية (الشرطة، والحرس الوطني، والجمارك)، إضافة إلى صفته الدستورية قائداً أعلى للجيش.

وفي خضم هذه الأزمة، لم تكن أغلبية مجلس النواب حاكمة، بل إنها كانت داعمة لحكومة تكنوقراط، وانشغلت الأحزاب في صراعاتها من دون أن تلتفت إلى امتداد الرئاسة التدريجي إلى صلاحيات الحكومة ومجلس النواب، كما سمح وجود حزب مؤيد للنظام القديم ومُعادٍ للثورة وللديمقراطية، يقوم عملياً بالتفريق خلال جلسات مجلس النواب، بتصوير هذا المجلس مكاناً فاقد الصلة بواقع الناس وحجائنه اليومية؛ ما أسهم في تعزيز الخطاب الشعبي للرئاسة والموجه ضد الأحزاب ومجلس النواب.

التحيز للانقلاب الرئاسي

على وقع الأزمة السياسية/ الدستورية المتصاعدة بين رئيس الجمهورية ورئيسي الحكومة ومجلس النواب، تواترت على شبكات التواصل الاجتماعي، خلال الأسابيع الأخيرة، دعوات للتظاهر يوم الأحد 25 تموز/ يوليو، الذي يصادف عيد الجمهورية، للمطالبة بحل مجلس النواب، وإقالة الحكومة، ووقف العمل بالدستور، وإلغاء النظام السياسي والقانون الانتخابي الحاليين، ومعاينة السياسيين؛ خصوصاً من حركة النهضة، وعسكرة الإدارة، والدخول في مرحلة انتقالية يشرف عليها الرئيس قيس سعيد. وعلى الرغم من أن الصحف التي تولت ترويج هذه الدعوة، والتي لقيت منشوراتها تغطية مكثفة من قنوات فضائية تبث من الإمارات ومصر، لم تكشف عن هوية سياسية أو حزبية واضحة، فإنها أجمعت على استثناء الرئيس سعيد



امام مبنى البرلمان التونسي، بعد إعلان قيس سعيد الانقلاب على الدستور والمؤسسات في 26/ 7/ 2021 (الأنطول)

اعتبرت حركة النهضة ما جرى «قرارات لا سند لها من القانون والدستور»، ووصف رئيس مجلس النواب، راشد الغنوشي، الخطوة بأنها «انقلاب على الدستور والثورة والحريات العامة والخاصة»، مؤكداً أن «مجلس النواب قائم وفي حالة انعقاد دائم»، وأن الرئيس سعيد استشاره في تمديد حالة الطوارئ، وأن الاستشارة لم تكن متعلقة بالإجراءات المعلنة.

وجاء موقف ائتلاف الكرامة منسجماً مع موقف حركة النهضة، حيث عدّ الائتلاف قرارات سعيد «انقلاباً خطيراً وفاضحاً على الشرعية الدستورية»، مُبدئاً «رفضه المطلق لكل القرارات التي أعلنت عنها رئاسة الجمهورية»، و«استغرابه العميق لتعطيل عمل المؤسسات العسكرية والأمنية لنتجيب عمل المؤسسة البرلمانية». أما حزب التيار الديمقراطي، فقد تحاشى وصف قرارات سعيد بالانقلاب، غير أنه قال إنه يختلف مع تأويل «رئيس الجمهورية للفصل 80 من الدستور»، وإنه «يرفض ما ترتب عنه من قرارات وإجراءات خارج الدستور». أما حزب العمال (يساري)، فقد وصف قرارات سعيد بأنها «خرق واضح للدستور»، واعتبر أن الإجراءات المعلنة تجسّد «مسي قيس سعيد، منذ مدة، إلى احتكار كل السلطات، التنفيذية والتشريعية والقضائية، بين يديه، وتدشّن مسار انقلاب باتجاه إعادة إرساء نظام الحكم الفردي المطلق من جديد». أما الحزب الجمهوري التونسي فقد عدّ قرارات الرئيس «خروجاً عن نص الدستور وانقلاباً صريحاً عليه، وإعلاناً عن العودة إلى الحكم الفردي المطلق، وحنثاً باليمين التي أداها رئيس

الجمهورية بالسهر على احترام الدستور». وانفردت حركة الشعب (حزب قومي) بتأييد القرارات التي أصدرها الرئيس سعيد، واعتبرتها «طريقاً لتصحیح مسار الثورة الذي انتهكته القوى المضادة لها، وعلى رأسها حركة النهضة والمنظومة الحاكمة برمتها».

أما الاتحاد العام التونسي للشغل، الذي اجتمع أمينه العام إلى الرئيس سعيد عقب إعلان الإجراءات الأخيرة، فقد اتخذ موقفاً متحفظاً؛ إذ أبدى مساندته «التحركات الاجتماعية والشعبية السلمية التي انطلقت في العديد من الجهات»، مُخذّها إلى «ضرورة الحرص على التمسك بالشريعة الدستورية في أي إجراء يُتخذ في هذه المرحلة الدقيقة التي تمرّ بها البلاد».

صعوبات تواجه انقلاب الرئيس

حتى الآن، لم يُسمّ الرئيس الشخصية التي ستخلف المشيشي في رئاسة الحكومة. ويؤشّر هذا التأخير إلى إمكانية بروز صعوبات في الاختيار، خاصة أن الشخصية الجديدة ستكون بمنزلة موظف عند الرئيس الذي يريد أن يدير بنفسه عمل الفريق الحكومي، وذلك مع خشية من الوقوع في مزيد من الإخلالات الدستورية بشأن منح الثقة للفريق الحكومي في ظل تجميد عمل مجلس النواب.

كذلك، يواجه سعيد صعوبات في تمرير قرارات أخرى؛ إذ رفض المجلس الأعلى للقضاء قرار الرئيس تولى رئاسة النيابة العمومية، مؤكداً «استقلالية السلطة القضائية وضرورة النأي بها عن كل اجتماع بعض أعضائه بالرئيس»، وأن «النيابة العمومية جزء من القضاء العدلي». ويضاف إلى ذلك الموقف الغالب لمعظم الأحزاب السياسية والمنظمات الوطنية، وهو موقف داع إلى ضرورة احترام الدستور، والتقيد بالأجال المحددة، واحترام حقوق الإنسان والحريات الفردية والجماعية. وبسبب ردود الأفعال هذه، التي أكدت، في معظمها، عدم دستورية القرارات التي اتخذها الرئيس، بدأت تتراجع حالة الاندفاع التي ميّزت سلوك أنصار الرئيس سعيد، في البداية، وأمالهم في توظيف المؤسسات الأمنية والعسكرية والقضائية لتلخّص السريع من خصومهم، بالاعتقالات والسجون. فلم تسجل حتى الآن أي اعتقالات، واكتفت قوات الأمن بتفريق متظاهري الطرفين أمام مجلس النواب، في حين اقتصر انتشار الجيش على مدخلي حقت الحكومة في القصبة ومجلس النواب؛ حيث مُنح رئيسه راشد الغنوشي وأعضاؤه من الدخول في اليوم التالي لإعلان قرارات الرئيس، وبرز الضباط قرار المنع بتطبيق «تعليمات علنا» في إشارة إلى القيادة العليا للقوات المسلحة التي يتولاها قيس سعيد.

رئيس الحكومة، هشام المشيشي، وتعطيل العمل في الإدارات العمومية يومين قائلين للتمديد، وحظر التجوال الليلي شهرًا، ومنع كل تجمع يفوق ثلاثة أشخاص. أعلن سعيد أن القرارات المتخذة تستند إلى الفصل (المادة) 80 من دستور الجمهورية التونسية، الذي ينص على ما يلي: «لرئيس الجمهورية في حالة خطر داهم مهدد لكيان الوطن وأمن البلاد واستقلالها، يتعزّر معه السير العادي لشؤون الدولة، أن يتخذ التدابير التي تحتمها تلك الحالة الاستثنائية، وذلك بعد استشارة رئيس الحكومة ورئيس مجلس نواب الشعب كما وإعلام رئيس المحكمة الدستورية»، كما ينص على أن مجلس نواب الشعب «يُعتبر في حالة انعقاد دائم طيلة هذه الفترة»، وعلى أنه «في هذه الحالة لا يجوز لرئيس الجمهورية حل مجلس نواب الشعب كما لا يجوز تقديم لائحة لوم ضد الحكومة». لكن سعيد خالف بوضوح نص هذه المادة؛ فبدلاً من أن يقوم باستشارة رئيس الحكومة ورئيس مجلس النواب، أقال الأول وحجّد عمل الثاني. ثم إن المادة المذكورة لا تنص على تولي رئيس الجمهورية رئاسة النيابة العمومية؛ ما يعني وضع السلطة القضائية تحت سلطته.

واعتبر استناد القانون الدستوري عياض بن عاشور «أن اللجوء إلى الفصل 80 في الوضع الحالي لا معنى له، بل هو يخالف تماماً وبشكل صريح مقتضيات الدستور التونسي، لغياب الشروط الجوهرية والشكلية». على مستوى الشروط الجوهرية، أكد على عدم وجود خطر داهم مهدد لكيان الوطن أو أمن البلاد أو استقلالها يتعزّر معه السير العادي لدواليب الدولة. أما على مستوى الشروط الشكلية، فأكد على ضرورة التحقق من استشارة رئيس الجمهورية رئيسي الحكومة ومجلس نواب الشعب، كما أشار إلى أن الرئيس لم يقم بإعلام رئيس المحكمة الدستورية، نظراً إلى عدم وجوده، ما يمنع من الاستناد إلى الفصل 80 من الدستور التونسي.

ورأت الجمعية التونسية للقانون الدستوري أن قرار الرئيس تجميد جميع اختصاصات مجلس النواب «لا يدخل ضمن التدابير الاستثنائية». وأضافت أن الفصل 80 ينص على بقاء المجلس في حالة انعقاد دائم طيلة هذه الفترة، الأمر الذي يتناقض مع تجميد اختصاصاته. وأوضحت الجمعية في بيانها «إن حالة استثناء، تمثل بطبيعتها وضعية دقيقة يمكن أن تفتح الباب على عدة انحرافات». كما أعلنت عن مخاوفها من مخاطر تجميع كل السلطات لدى رئيس الجمهورية.

إجماع على رفض الانقلاب

ما إن أعلن الرئيس سعيد قراراته حتى عبرت الأحزاب التونسية، على اختلاف توجهاتها الحزبية والأيدولوجية، باستثناء حزبين، عن رفضها لها، في حين تحفظت المؤسسات المدنية الكبرى عنها، ورفض أغلب القانونيين التونسيين تفسيرات الرئيس للدستور. وقد

” إعلان سعيد قراراته بحضور القيادات العليا للجيش والأمن قد يؤشّر إلى أنه ضمن موافقتها

المواقف الدولية لتدافع عن التجربة التونسية إلا إذا خرجت القوى الحزبية والمدنية التونسية بموقف قويّ وموحّد معارض للانقلاب

الدولة وعلى رموزها ومن يطلق رصاصة واحدة»، ب «مجاوبته بوابل من الرصاص»، متهماً خصومه ب «النفاق والغدر والسطو». وإثر الكلمة التي ألقاها سعيد في الاجتماع الأمني والعسكري، نشرت رئاسة الجمهورية جملة القرارات المعلنة باستثناء تولي رئيس الجمهورية رئاسة النيابة العمومية، كما تمّ تحديد مدة تجميد اختصاصات مجلس النواب بثلاثين يوماً. وفي اليوم التالي، أصدر سعيد أوامر رئاسية بعزل وزير الدفاع ووزيرة العدل بالنيابة، إضافة إلى

من منظومة الحكم التي تطالب برحيلها، وكانه ليس أحد السياسيين. وبالفعل، شهد يوم الأحد 25 تموز/ يوليو خروج مجموعات من المحتجين أمام مبنى مجلس النواب وفي عدد من المدن؛ أهمها سوسة، وتوزر، والقيروان، وصفاقس، ونابل، وعلى الرغم من أن عدد المتظاهرين لم يكن كبيراً، فإن بعض التحركات شهدت أعمال عنف دارت، جلّها، حول مقرات حركة النهضة؛ إذ عمد المحتجون في مدينة توزر، جنوب غرب البلاد، إلى اقتحام المقر واتلاف محتوياته، في حين نزح المتظاهرون في القيروان وسوسة لافتات، أما في العاصمة، فقد حاول متظاهرون الاقتراب من المقر المركزي لحركة النهضة، إثر إعلان قرارات الرئيس سعيد، غير أن شرطة مكافحة الشغب منعتهم من ذلك، ويبدو أن المشهد كان مخططاً لكي يبدو صراع الرئيس على الصلاحيات مع مجلس النواب صراعاً مع «النهضة» لتسهيل استيلائه على صلاحيات هذا المجلس ضمن نظام برلماني في جوهره.

تبرير الانقلاب على الدستور

دعا قيس سعيد مجموعة من القيادات الأمنية والعسكرية إلى اجتماع طارئ في قصر قرطاج، مساء الأحد 25 تموز/ يوليو الجاري، وأعلن، في ختام الاجتماع: «اتخاذ تدابير يقتضيها الوضع لإنقاذ الدولة والمجتمع بعد التشاور مع رئيس الحكومة ورئيس مجلس النواب». وتمثّلت القرارات المعلنة في «تجميد كل اختصاصات المجلس النيابي، ورفع الحصانة عن جميع أعضائه»، و«تولي رئاسة النيابة العمومية»، و«تولي السلطة التنفيذية بمساعدة حكومة يرأسها رئيس حكومة يعينه رئيس الجمهورية»، مؤكداً «إعفاء رئيس الحكومة هشام المشيشي فوراً ودعوة شخص آخر ليتولى رئاسة الحكومة، على أن يكون مسؤولاً أمام رئيس الجمهورية الذي يتولى بنفسه تعيين أعضاء الحكومة ورئاسة مجلس الوزراء». وتوعد سعيد «أي شخص يتناول على

الموقف الإقليمي والدولي

يظل الموقف الإقليمي والدولي عاملاً مهماً في نجاح الانقلاب في تونس على الدستور أو فشله. ولعل موقف الاتحاد الأوروبي الداعي إلى الإسراع في العودة إلى الحياة الدستورية، واستئناف نشاط مجلس النواب، والموقف الأميركي الموكّد على حل المشاكل بالاستناد إلى الدستور، تعدّ كلها مؤشرات دالة على عدم وجود رغبة دولية في إشغال التجربة الديمقراطية التونسية، وضرب استقرار البلاد في أثناء ذلك. وقد بدأ الموقف الأميركي الشد وضوحاً من الموقف الأوروبي، وهو الأشدّ قدرة على التأثير في الجيش التونسي.

النص الكامل

على الموقع الإلكتروني

